

**أوباما يعد بإنعاش أميركا واسترداد عافيتها الاقتصادية وإخراجها من الأزمة أقوى مما كانت**

**خطة أوباما للإنعاش تضع الطاقة والرعاية الصحية والتعليم في مقدمة أولوياتها**

**واشنطن - عرض الرئيس باراك أوباما خطة حكومته الشاملة لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعانيها البلاد والتي تتطوّي على عدة عوامل إنسانية وضع في مقدمتها تخفيف الاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية وإصلاح نظامي التعليم والرعاية الصحية ودعمهما في مقدمة أولويات الخطّة.**

**وتعهد أوباما في خطابه الذي عرض فيه خطّته على الشعب في خطاب جامع في جلسة مشتركة لمجلس الشيوخ والنواب بمبنى الكونغرس مساء 24 شباط/فبراير بخلق ملايين فرص العمل وتقديم تخفيضات وإعفاءات ضريبية ودعم المصارف لاستعادة تدفق الإقراض والائتمان وتحريك الاقتصاد واعداً بعودة العافية الاقتصادية قبل انتهاء مدة رئاسته الأولى.**

**في ما يلي نص خطاب الرئيس أوباما:**

**البيت الأبيض**

**مكتب السكرتير الصحفي**

**24 شباط/فبراير 2009**

**خطاب الرئيس أمام الكونغرس بمجلسه**

الرئيس: السيدة رئيسة مجلس النواب، السيد نائب الرئيس، السادة أعضاء الكونغرس، السيدة الأولى للولايات المتحدة الموجودة معنا هنا.

أتيت الليلة إلى هنا لا لمخاطبة الشخصيات البارزة من الرجال والنساء في هذا المجلس الكريم فقط، ولكنني أتيت لأخاطب الرجال والنساء الذين أرسلونا هن بصرامة وبشكل مباشر.

إنني أعلم أن حال اقتصادنا تشكل مصدر فاق يطغى على كل غيره من المخاوف بالنسبة للعديد من الأميركيين الذين يشاهدوننا الآن، وهم محقون في ذلك. وإذا لم تأثرت بها قد تأثرت بهذا الركود شخصياً، فربما تعرفون شخصاً ما أثرت عليه هذه الأزمة - ربما يكون جاراً، أو صديقاً، أو أحد أفراد العائلة. وليس هناك داعٍ لإسماعكم قائمة أخرى من الإحصائيات لتعلموا أن اقتصادنا في أزمة، لأنكم تعيشون ذلك بشكل يومي. وهذه الأزمة هي الهاجس الذي تستيقظون معه ومصدر الأرق في الليالي. إنها الوظائف التي كنتم تعتقدون أنكم ستستمرون فيها حتى سن التقاعد ولكنكم فقدتموها الآن. فالمشاريع التي بنيتها أحلامكم عليها قد أصبحت في مهب الريح. وخطابات قبول أطفالكم في الجامعات أعيد وضعها في المظاريف التي جاءت فيها. إن تأثير هذا الركود تأثير حقيقي وهو منتشر في كل مكان.

غير أنه في حين أن اقتصادنا قد ضعف وفقدنا قد تزعزعنا، وعلى الرغم من أننا نعيش في أوقات صعبة وغير مطمئنة، أريد أن يعلم الأميركيون جميعاً ما يلي: إننا سنعيد البناء، وسنتعافي، وسنخرج الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الأزمة أقوى من ذي قبل.

إن وطأة هذه الأزمة لن تقرر مصير هذه الأمة. إذ إن الردود على مشاكلنا ليست بعيدة المنال. إنها موجودة في المختبرات والجامعات، وفي الحقول والمصانع، في خيال رجال الأعمال، وفي اعتقاد أكثر العاملين جداً في العمل على وجه الأرض. إننا لا نزال نملك قدرات كبيرة من تلك الصفات التي جعلت من أميركا أكبر قوة للتقدم والازدهار في تاريخ البشرية. والمطلوب الآن هو أن يشد هذا البلد عزمه ويتضافر للتصدي بجرأة للتحديات التي نواجهها، ويتحمل مسؤولية مستقبلنا مرة أخرى.

والآن، إذا كنا صادقين مع أنفسنا، سنعترف بأننا، ولفتره طويلاً جداً، لم نلبّ دائماً هذه المسؤوليات - حكومة أو شعباً. لا أقول هذا لإلقاء اللوم أو للنظر إلى الوراء، وإنما لأنه نظراً لأننا لا نستطيع انتشال أنفسنا من هذا المأزق إلا من خلال فهم الكيفية التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة.

والحقيقة هي أن اقتصادنا لم يتعثر بين ليلة وضحاها. ولم تبدأ جميع مشاكلنا إلا حينما انهار سوق الإسكان، أو حين هوى سوق الأوراق المالية. فقد عرفنا منذ عشرات السنين أن بقاءنا يعتمد على إيجاد مصادر جديدة للطاقة. ومع ذلك فإننا نستورد اليوم كميات من النفط أكثر من أي وقت مضى. كما نلتقط تكاليف الرعاية الصحية المزيد والمزيد من مدخراتنا في كل عام، ومع ذلك نتمادي في تأخير الإصلاح. وسيتنافس أبناؤنا على فرص العمل في اقتصاد عالمي لا يعدهم له كثير من مدارسنا. وعلى الرغم أن كل هذه التحديات بقيت دون حل، فقد ظللنا ننفق المزيد من الأموال وتراكم علينا المزيد من الديون أكثر من أي وقت مضى، سواء كأفراد أو من خلال الحكومة.

وبعبارة أخرى، عشنا خلال حقبة مفضلين فيها في كثير من الأحيان تحقيق مكاسب قصيرة الأجل على تحقيق الازدهار الطويل المدى، حيث أخفقنا في النظر إلى ما بعد الدفعـة التالية، أو ربع السنة المالية القادم، أو الانتخابـة المقبلـة. وقد أصبح الفائض في الميزانية ذريعة لنقل الثروة إلى الأثرياء بدلاً من أن تكون فرصة للاستثمار في مستقبلـنا. وانتهـكت النظم واللوائح من أجل جني أرباح سريعة على حساب سلامـة السوق وعافيتها. واشتـرى بعض الأشخاص منازل رغم أنهـم كانوا يعلمـون أنـهم غير قادرـين على تسـديد القروض التي حصلـوا عليهـا من المصارـف والمقرضـين الذيـن روجـوا لتـلك الديـون الـهـالـكة رغم ذلكـ. وطـوال هـذه الفـترة، تم تـأـجـيل إـجـراء النـقـاشـاتـ الـحرـجةـ وـالـقـرـاراتـ الصـعـبةـ إـلـىـ أـجـلـ غـيرـ مـسـمىـ.

وـهـا هوـ يـوـمـ الحـاسـبـ قدـ حـانـ، وـحـانـ الـوقـتـ الـذـيـ يـتـعـيـنـ عـلـيـنـاـ فـيـهـ لـاضـطـلاـعـ بـمـسـؤـولـيـتـاـ نحوـ مـسـتـقـلـنـاـ.

الآن هوـ أـوـانـ التـصـرـفـ بـجـرـأـةـ وـحـكـمةـ - ليس فقط لـإنـعاـشـ هـذـاـ الـاقـتصـادـ، وـلـكـ منـ أـجـلـ بـنـاءـ أـسـسـ جـديـدةـ لـتحـقـيقـ الـازـدـهـارـ الدـائـمـ أـيـضاـ. الآـنـ هوـ الـوقـتـ الـمنـاسـبـ لـاستـعـادـةـ الـأـعـمـالـ وـاستـحـدـاثـ فـرـصـ

عمل جديدة، واستئناف عمليات الإقراض، والاستثمار في مجالات مثل الطاقة، والرعاية الصحية، والتعليم، وتنمية اقتصادنا، حتى في الوقت الذي نتذمّر فيه خيارات صعبة لتقليل حجم الميزانية. وهذا ما يهدف إليه برنامجي الاقتصادي، وهذا ما أريد التحدث إليكم بشأنه هذا المساء.

إنّه برنامج يبدأ بتوفير فرص عمل.

طلبت من الكونغرس حالما توليت منصبي أن يرسل إلى خطة إنعاش من شأنها أن تعيد العاملين والموظفين إلى أعمالهم وتمكنهم من الحصول على الأموال اللازمة لسد حاجاتهم بحلول يوم الاحتفال بذكرى الرؤساء. لا لأنني أؤمن بحكومة أكبر – فأنا لا أؤمن بذلك. وليس لأنني لست مدراًك للديون الهائلة التي ورثناها وقد دعوت إلى التصرف، لأن عدم القيام بذلك سيترتب عليه فقدان مزيد من الوظائف وتحمل المزيد من المشقات. في الواقع، إن عدم التصرف من شأنه أن سيزيد من سوء العجز طويلاً المدى في الميزانية وذلك عن طريق إضعاف النمو الاقتصادي لسنوات قادمة. هذا هو ما دفعني لاتخاذ إجراء سريع. وأنا ممتن، الليلة، لأن هذا الكونغرس أدى واجبه، ويُسرني أن أقول إن القانون الأميركي لإنعاش الاقتصاد وإعادة الاستثمار قد أصبح اليوم قانوناً سارياً المفعول.

وسوف نتمكن على مدى السنتين القادمتين، بواسطة هذه الخطة، من إنقاذ أو استحداث 3.5 مليون وظيفة أو فرصة عمل. وسيكون أكثر من 90 في المئة من هذه الوظائف في القطاع الخاص. وستكون هذه الوظائف في مجال إعادة بناء الطرق والجسور وبناء مولدات الطاقة من الرياح وألواح الطاقة الشمسية، ونصب شبكات الاتصال بالإنترنت السريعة وتوسيع شبكات النقل الجماعي.

وبفضل هذه الخطة، فإن هناك الآن معلمين يستطيعون البقاء في وظائفهم ويقومون بتعليم أطفالنا. والمتخصصون في الرعاية الصحية يمكنهم أن يواصلوا عملهم في رعاية المرضى. كما يوجد هناك 57 من أفراد الشرطة الذين لا يزالون يؤدون واجبهم الليلة في شوارع مينيابوليس لأن هذه الخطة حالت دون تسريحهم من وظائفهم حين كان دائرة لهم على وشك القيام بذلك.

وبفضل هذه الخطة، سيحصل 95 في المئة من الأسر العاملة في أميكا تخفيض في الضرائب المستحقة عليها – وسوف تلمس هذا التخفيض الضريبي في صكوك الأجور والواتب بحلول الأول من نيسان / إبريل المقبل.

وبفضل هذه الخطة، سوف تتقى الأسر التي تكافح من أجل دفع تكاليف رسوم التعليم لأبنائها إعفاء ضريبي بقيمة 2,500 دولار لكل سنة من سنوات الدراسة الجامعية الأربع. وسيكون بإمكان الأميركيين الذين فقدوا وظائفهم بسبب هذا الركود الاقتصادي الحصول على معونات بطالة لفترة مطولة، والاستمرار في الحصول على تغطية تكاليف الرعاية الصحية لمساعدتهم على الصمود حتى تمر العاصفة.

والآن، أنا أعلم أن البعض هنا في هذه القاعة، والذين يشاهدوننا في منازلهم متشككون في ما إذا كانت هذه الخطة ستجنح. وأنا أفهم دواعي الشك لديهم. فهنا في واشنطن، شهدنا جميعاً كيف تتحول النوايا الطيبة سريعاً إلى وعد منكوثة وتبذير في الإنفاق. ومع وجود خطة بهذا الحجم تأتي مسؤولية ضخمة لتحملها وتنفيذها بشكل صائب.

وهذا ما حدا بي أن أطلب من نائب الرئيس بليدن الإشراف على هذا الجهد الشاق الذي لم يسبق له مثيل والإشراف عليه – لأنه لا يستطيع أحد العبث مع جو. أليس كذلك؟ إنهم لا يعبثون معك. (مخاطباً نائب الرئيس الذي كان ينظر إليه). لقد أخبرت جميع أعضاء مجلس وزرائي، وكذلك رؤساء البلديات وحكام الولايات في جميع أنحاء البلاد، بأنهم سوف يحاسبون من قبله ومن الشعب الأميركي على كل دولار ينفقونه. لقد عينت مفتشاً عاماً أثبتت صرامته لكشف وفضح جميع حالات التبذير والتلاعب. وأنشأنا موقعًا جديداً على شبكة الإنترنت يدعى recovery.gov بحيث يستطيع كل أمريكي معرفة كيف وأين تتفق أمواله.

وهكذا فإن خطة الإنعاش الاقتصادي التي تمت الموافقة عليها هي الخطوة الأولى إعادة وضع اقتصادنا على المسار الصحيح. لكنها ليست سوى الخطوة الأولى. لأنه حتى لو نجحنا في إدارة هذه الخطة على خير ما يرام، فلن يكون هناك انتعاش حقيقي ما لم يتم تطهير أزمة الائتمان التي أضعفـتـنـظامـنـاـالمـالـيـ وأنـهـكتـهـ جداـ.

وأود أن أتحدث عن هذا الموضوع الليلة بكل صراحة ووضوح، نظراً لأن ينبغي لكل الأميركيين أن يعلموا أنها تؤثر بشكل مباشر عليهم وعلى رفاه عائلاتهم. كما يجب أيضاً أن يعلموا أن أموالهم المودعة في البنوك في جميع في كل أنحاء البلاد آمنة ومضمونة، وأن تأميمهم في أمان، وأن بإمكانهم الاعتماد على استمرار عمل نظامنا المالي. وأن ذلك لا يمثل مصدر قلق.

القلق الذي يساورنا هو أرثنا إذا لم تستأنف عمليات الإقراض في هذا البلد، فإن أي انتعاش في اقتصادنا سوف يختنق قبل أن يبدأ.

إنكم تعلمون أن تدفق الائتمان يمثل شريان الحياة بالنسبة لاقتصادنا، إذ إن القدرة على الحصول على قرض تعتبر أساس كيفية تمويل شراء كل شيء من المنزل إلى السيارة وحتى الالتحاق بالجامعة للتحصيل العلمي، وهو المصدر الذي يمكن المحال التجارية من تعبئة رفوفها بما تحتاجه من سلع، وهو الذي يمكن المزارعين من شراء ما يلزمهم من المعدات، ويتيح للشركات من دفع رواتب العاملين.

ولكن تدفق الائتمان على الطريقة التي ينبغي أن يكون عليها قد توقف. وقد ظهر الكثير من القروض الهالكة نتيجة أزمة السكن في سجلات الكثير من المصارف. ومع وجود الكثير من الديون والقليل من الثقة، أصبحت هذه المصارف حالياً تخشى من إقراض أموالها للعائلات أو الشركات الأعمال التجارية، أو حتى لبعضها البعض. وعندما لا تتوفر القروض، فإن الأسر لا تقدر على شراء المنازل أو السيارات، وتضطر الشركات إلى الاستغناء عن العمال. وهذا يزيد معاناة اقتصادنا والائتمان يجف إلى حد أكبر.

وهذا هو السبب في أن هذه الحكومة تتحرك بسرعة ونشاط لكسر هذه الدورة المدمرة، ولاستعادة الثقة، واستئناف الإقراض.

وسنفعل ذلك بعدة طرق. أولاً، نحن بصدده إنشاء صندوق إقراض جديد، يمثل أكبر جهد من نوعه على الإطلاق للمساعدة في توفير قروض السيارات، والقروض الخاصة بالرسوم الدراسية في

الجامعات، وقروض الأعمال التجارية الصغيرة والمستهلكين ورجال الأعمال الذين يحافظون على استمرار عمل الاقتصاد.

ثاني، بدأنا خطة إسكان من شأنها أن تساعد الأسر المسئولة التي تواجه خطر مصادرة منازلها وإعادة استملاكها في خفض الأقساط الشهرية وإعادة تمويل الرهون العقارية الخاصة بها. وهي خطة لن تساعد المضاربين والجيران الذي سيكونون في نفس الشارع الذين اشتروا منازل تفوق كلفتها طاقتهم ولم يحلموا أن باستطاعتهم تسديد أقساطها، ولكنها ستساعد الملايين من الأميركيين الذين يعانون من انخفاض أسعار المساكن - الأميركيين الذين سيكون بإمكانهم الاستفادة من انخفاض أسعار الفائدة الذي ساعدت هذه الخطة بالفعل في حدوثه. وفي الواقع، فإن الأسرة العادلة التي تستفيد من إعادة التمويل اليوم يمكن أن توفر ألفي دولار تقريباً في السنة من تكاليف الرهن العقاري.

ثالثاً، سوف نتحرك بكل قوى الحكومة الفدرالية لضمان أن المصارف الكبرى التي يعتمد عليها الأميركيون تملك من الثقة ومن الأموال ما يكفي للإقراض حتى في أصعب الأوقات. وإننا حينما نعلم أن أحد المصارف الكبرى يعني من مشاكل خطيرة، سنقوم بمحاسبة المسؤولين، ونجرهم على عمل التعديلات الضرورية، ونقدم الدعم اللازم لتصحيح ميزانياته، ونضمن الاستمرار له كمؤسسة قوية وقابلة للحياة يمكن أن تخدم شعبنا واقتصادنا.

إنني أدرك بأن وول ستريت يمكن أن يكون أكثر ارتياحاً في أي يوم من الأيام لأسلوب يمنحك المصارف أموالاً لإنقاذها بدون قيود أو شروط، بحيث لا يتحمّل أحد مسؤولية قراراته المتهورة. ولكن مثل هذا النهج لن يحل المشكلة. وهدفنا هو الإسراع في الوصول إلى ذلك اليوم الذي تستأنف فيه المصارف تقديم القروض لأبناء الشعب الأميركي ولشركات الأعمال التجارية في أميركا، وننهي فيه هذه الأزمة بشكل نهائي وإلى الأبد.

وأنا أعتزم تحويل هذه المصارف المسئولة الكاملة تجاه المساعدات التي تتلقاها، وهذه المرة، سوف يتحتم على هذه المصارف أن تبين بوضوح كيف أن أموال دافعي الضرائب تسفر عن المزيد من تقديم القروض لداعمي الضرائب الأميركيين. وفي هذه المرة - لن يكون بمقدور

الرؤساء والمديرين التنفيذيين للشركات استخدام أموال دافعي الضرائب لزيادة دخولهم أو شراء ستائر خاصة غالبة الثمن، أو الاحتفاء على متن طائرة خاصة. فتلك الأيام قد ولت.

ومع ذلك، فإن هذه الخطة تتطلب قدرًا كبيراً من الموارد من الحكومة الفدرالية - نعم، وربما أكثر من المبالغ التي سبق وأن خصصناها بالفعل. ولكنه في حين أن تكلفة العمل ستكون باهظة، أستطيع أن أؤكد لكم أن تكلفة الخمول ستكون أكبر بكثير، لأنها يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ اقتصادي قد يطول لا لشهور أو سنوات فقط، ولكن ربما لعقد من الزمن. وهذا سيكون أسوأ بالنسبة لعجنا المالي، وأسوأ بالنسبة لقطاع الأعمال التجارية، وأسوأ بالنسبة لكم، وأسوأ بالنسبة للجيل القادم. وأنا أرفض ترك ذلك يحدث.

إنني الآن أفهم أنه عندما طلبت الحكومة السابقة من هذا الكونغرس تقديم مساعدات للمصارف التي كانت تواجه المشاكل، اشتد غضب الأعضاء من الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء بسبب سوء الإدارة والنتائج التي أعقبت ذلك. كما غضب دافعو الضرائب الأميركيون. وغضبت أنا كذلك. ولذا فإنني أعيكم هي مكرورة فكرة أن نبدو على أننا نساعد المصارف في الوقت الراهن، وخصوصاً عندما يعاني الجميع من جراء قرار انها الخطأة. إنني أعدكم - أعدكم أنني أعي ذلك.

لكنني أدرك أيضاً أننا لا نستطيع، في أوقات الأزمات، أن نحكم من منطلق الغضب، أو الاستسلام للمشهد السياسي الداخلي للحظة الراهنة. وإن من واجبي - بل واجبنا - هو حل المشكلة. ومهمتنا هي أن نحكم من واقع الشعور بالمسؤولية. إنني لن أنفق قرشاً واحداً من أجل مكافأة المدراء التنفيذيين في ولو سرتيريت، ولكنني سأفعل كل ما في وسعي لمساعدة الشركات الصغيرة التي لا تستطيع دفع رواتب موظفيها، أو لمساعدة الأسر التي تمكنت من إدخار بعض المال ولكنها لا تزال غير قادرة على الحصول على قرض عقاري.

هذا هو الأمر فعلاً. فهو لا يتعلق بمساعدة المصارف، بل بمساعدة أفراد الشعب. لأنه حينما يتوفّر الإقراض مجدداً، فإن الأسرة الفتية سيكون بمقدورها أن تشتري منزلاً جديداً، وبالتالي

ستستخدم شركة ما عمالاً لبناء هذا المنزل. ثم ستتوفر لهؤلاء العمال الأموال لإنفاقها. وإذا استطاع هؤلاء تأمين قرض، فلربما سيشترون سيارة أو يؤسسون عملهم التجاري الخاص. وعندما سيعود المستثمرون إلى الأسواق وسترى الأسر الأمريكية أن مذخرات تقاعدها ستكون مأمونة مرة ثانية. وبوتيرة بطيئة، لكن مؤكدة ستعاد الثقة وسينتعش اقتصادنا من جديد.

لهذا أطلب من هذا الكونغرس أن ينضم إلى في عمل كل ما سيكون ضروريًا. وأنه ليس في مقدورنا أن نرهن أمتنا لكساد غير محدد بزمن، ومن أجل ضمان أن أزمة بهذه الأبعاد لن تتكرر ثانية، سأطلب من الكونغرس أن يعمل على وجه السرعة على استصدار تشريع يعمل على إصلاح نظامنا التنظيمي (المالي) البالى. وقد آن الأوان – آن الأوان لإرساء قواعد مسار حازمة تقوم على الحس السليم بحيث تكافئ أسواقنا المالية حافزية العمل والإبداع وتعاقب التحابيل وإساءة الاستخدام.

إن خطتا الإنعاش والاستقرار المالي هما الخطوتان الفوريتان اللتان بدأنا باتخاذهما لإنعاش اقتصادنا في الأمد القصير. بيد أن السبيل الوحيد لاستعادة القوة الاقتصادية لأميركا على الوجه الكامل هو من خلال القيام بالاستثمارات الطويلة الأجل التي ستفضي إلى إيجاد فرص عمل وتأسيس صناعات جديدة وقدرة متعددة على التنافس مع بقية العالم. والسبيل الوحيد لضمان أن هذا القرن سيكون قرناً أميركياً آخر هو من خلال مجابهة ثمن اعتمادنا على النفط والتكلفة الباهضة للرعاية الصحية، والمدارس التي لا تهيء أبناءنا، والكم الهائل للذين الذي سيرثونه. إن هذه هي مسؤوليتنا.

وفي الأيام القليلة القادمة، سأرفع مشروع الميزانية إلى الكونغرس. وفي مرات كثيرة درجنا على اعتبار تلك الوثائق (الميزانيات) مجرد أرقام على صفحات أو قوائم مطولة ومنوعة من البرامج. بيد إني أنظر إلى الميزانية بصورة مختلفة؛ فأنا أرى فيها رؤيا لأميركا – ومخططها لمستقبلنا.

ولا يسعى مشروع ميزانيتي إلى حل كل مشكلة أو التطرق لكل مسألة. بل تعكس الحقيقة الصارخة لما ورثناه، وهو عجز يبلغ 3 تريليونات دولار وأزمة مالية وركود اقتصادي مكلف.

وفي ضوء تلك الحقائق فإن كلا منكم في هذه القاعة، ديمقراطياً كان أم جمهورياً، سيتعين عليه أن يضحي ببعض الأولويات المهمة التي لن ترصد لها الأموال. وأنا كواحد منكم سأفعل الشيء ذاته.

لكن هذا لا يعني أنه في وسعنا أن نغفل تحدياتنا في الأمد البعيد. إنني أرفض الرأي القائل إن مشاكلنا ستحل نفسها بنفسها وأن لا دور للحكومة في إرساء الأسس لرخاننا المشترك. ذلك أن التاريخ يحذثنا عن قصة مختلفة. فالتاريخ يذكرنا بأنه في كل لحظة من الإضطراب والتحول الاقتصادي تجلّى رد هذه الأمة بعمل جريء وأفكار فذة. ففي خضم حربنا الأهلية، مددنا سكان الحديد من ساحل إلى آخر وحفزنا التجارة والصناعة. ومن الإضطراب الذي انتاب الثورة الصناعية تميّض نظام من المدارس العامة التي أعدت مواطنينا لحقبة جديدة. وفي أعقاب الحرب والكساد، كان لقانون تسهيل إلحاقي الجنود المسرحين بالجامعات أبعد الأثر في إرسال جيل إلى الكليات وفي تشكيل أكبر طبقة وسطى في التاريخ. كما أن نضالاً مبكراً من الحرية أدى إلى قيام بلد ذي طرقات سريعة وهبوط أمريكي على سطح القمر، وتکاثر وانتشار التكنولوجيا التي ما انفكَت تصوّغ شكل عالمنا.

وفي كل من تلك الحالات لم تستبدل الحكومة مفهوم إقامة المشاريع الخاصة بل كانت عاملاً مساعدًا فيها. وهي أوجدت الظروف لآلاف أصحاب المشاريع الخاصة ومؤسسات الأعمال الجديدة للتأقلم وللازدهار.

إننا أمة تلمست الوعد في خضم الأخطار واقتتنصت الفرص من براثن المحن. إن علينا الآن أن تكون هذه الأمة مرة أخرى. ولهذا السبب، فإن الميزانية التي سأطّرها، ورغم اقتطاع اعتمادات برامج نحن لسنا بحاجة لها، ستتوفر الموارد لثلاثة مجالات تعتبر ذات أهمية حاسمة حتماً لمستقبلنا الاقتصادي، وهي الطاقة، والرعاية الصحية، والتعليم.

وهي تبدأ بموضوع الطاقة.

إننا نعرف أن البلاد التي توظف قوة الطاقة النظيفة والمتتجدة ستكون البلاد التي تقود القرن الحادي والعشرين. ورغم ذلك، فإن الصين هي التي أطلقت أكبر مجهود في التاريخ لجعل

اقتصادها اقتصاد طاقة كفؤة. إننا نحن من ابتكر التكنولوجيا الشمسية، لكننا تخلفنا الآن وراء بلدان مثل ألمانيا واليابان في إنتاجها. ومع أن السيارات الهجينية التي تعمل على الطاقة الكهربائية تنتج في مصانعنا، إلا أنها تعمل بواسطة بطاريات منتجة في كوريا.

حسنا، إنني لا أقبل مستقبلا تكون فيه وظائف وصناعات الغد قائمة في أماكن وراء حدودنا— وأننا أعرف أنكم لا تقبلون ذلك أيضا. فقد حان الوقت كي تتبوأ أميركا القيادة ثانية.

وبفضل خطتنا لإنعاش الاقتصاد سنضاعف إمدادات هذه البلاد من الطاقة المتجددة خلال السنوات الثلاث القادمة. كما أنها قمنا بأكبر استثمار في الأبحاث الأساسية في التاريخ الأميركي وهو إستثمار لن يدفع فقط لاكتشافات جديدة في الطاقة فحسب، بل إلى اختراقات في مجالى الطب والتكنولوجيا كذلك.

و QUIBRIA سنمد آلاف الأميال من خطوط الطاقة الكهربائية التي يمكن أن تزود مدننا وبلادنا عبر البلاد بالطاقة. وسنستخدم الأميركيين لجعل منازلنا ومبانيها أكثر كفاءة لغرض توفير بلايين الدولارات في فواتير الطاقة التي ندفعها.

لكن من أجل إحداث تحويل في اقتصادنا ومن أجل حماية أمننا ووقاية كوكبنا من آفة التغير المناخي، سيلزمونا أن نجعل الطاقة النظيفة والمتجددة طاقة مربحة أيضا في نهاية المطاف. لذا سأطلب من هذا الكونغرس أن يحيل لي تشريعا ينص على فرض سقف يستند إلى قوى السوق على تلویث الكربون ويكون حافزا لتوليد كميات أكبر من الطاقة المتجدد في أميركا. وهذا ما نحتاجه. ومن أجل دعم ذلك الإبداع سنستثمر مبلغ 15 بليون دولار سنويا في تطوير تكنولوجيات مثل طاقة الريح والطاقة الشمسية، والوقود الإحيائي المتتطور، والفحm الحجري النظيف، والسيارات والشاحنات ذات الكفاءة الأعلى والتي تصنع هنا في أميركا.

وبالحديث عن صناعة سياراتنا، فالكل يسلم بأن القرارات السيئة على مدة سنوات تخللها ركود عالمي دفعت بشركات صناعة السيارات إلى شفير الهاوية. وينبغي علينا إلا نحميها، ولن نحميها، من ممارساتها الرديئة. لكننا ملتزمون باستعادة صناعة سيارات تتميز بطريقة تصنيع مختلفة

وخيال مختلف، صناعة سيارات قادرة على التفاف والنجاح. إن ملابس الوظائف تعتمد على هذه الصناعة، كما أن عشرات المدن والبلدات تعتمد عليها. وأنا أعتقد بأن الأمة التي اخترعت السيارة لا يسعها أن تتخلى عنها.

وأي من ذلك لن يتّأّى بصورة مجانية كما لن يكون سهلاً. لكن هذه هي أميركا، أميركا التي لا نقوم فيها بعمل الأشياء السهلة. بل نقوم بكل ما هو ضروري لدفع عجلة هذه البلاد قدماً.

ولذلك السبب نفسه علينا أن نتصدى لمشكلة التكاليف الباهظة للرعاية الصحية.

وهذه التكاليف الباهظة تتسبّب في حدوث حالات إفلاس في أميركا بمعدل حالة كل 30 ثانية. وبنهاية العام الحالي، يمكن أن تتسبّب في فقدان 1.5 مليون أميركيًا لمنازلهم (عن طريق استيلاء البنوك عليها نظرًا لعدم تسديد أقساط الرهن العقاري). وفي الأعوام الثمانية الأخيرة زادت رسوم التأمين الصحي بواقع أربعة أمثال، أي بمعدل يفوق معدل الزيادة في الأجور. وفي كل سنة من تلك السنوات فقد مليون أمريكي تأمينهم الصحي. وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية وراء إغلاق المشروعات التجارية الصغيرة أبوابها وترحيل الشركات الكبرى لوظائفها إلى الخارج (أي اللجوء إلى توظيف عاملين في دول أخرى تكون أجورهم أقل من أجور العاملين الأميركيين). كما أن تكاليف الرعاية الصحية تعتبر أحد أكبر أجزاء ميزانيتنا حجمًا وأسرعها زيادة.

وفي ضوء تلك الحقائق، لم يعد بمقدورنا أن نؤجل إصلاح نظام الرعاية الصحية. لا نستطيع أن نتحمل ذلك. إذا فقد آن الأوان.

وقد فعلنا بالفعل خلال الأيام الثلاثين الماضية - من أجل دفع قضية إصلاح نظام الرعاية الصحية نحو الأمام - أكثر مما فعلناه طوال العقد الماضي. وفي أيامه الأولى أصدر الكونغرس الحالي قانوناً لتوفير وضمان التأمين الصحي لـ 11 مليون طفل أمريكي يعمل آباءهم وأمهاتهم دواماً كاملاً. كما أن خطتنا لإنعاش الاقتصاد سوف تتفق على تحويل السجلات الصحية إلى سجلات إلكترونية وعلى التقنيات الحديثة التي ستقلل الأخطاء وتخفض التكاليف وتتضمن الخصوصية وإنقاذ الأرواح. وهي ستطلق مبادرة جديدة للتغلب على المرض الذي أثر على حياة كل أمريكي

تقريباً، بمن فيهم أنا شخصياً ، وذلك بالسعى للتوصل إلى علاج لمرض السرطان في زماننا. كما أنها تستثمر موارد كبيرة في الرعاية الوقائية لأن الوقاية هي واحدة من أفضل السبل للمحافظة على صحة شعبنا مع إبقاء التكاليف تحت السيطرة.

و هذه الميزانية تبني اعتماداً على تلك الإصلاحات. فهي تتضمن التزاماً تاريخياً بإجراء إصلاح شامل لنظام الرعاية الصحية - وهي مقدمة تقوم على مبدأ أنه من الضروري أن تكون لدينا رعاية صحية تتميز بالجودة والكفاءة العالية، وأن تكون في حدود قدرات كل أميركي. إنه التزام يسدد ثمنه جزئياً من خلال قدر أكبر من الكفاءة في نظمنا التي بليت منذ فترة طويلة. وهي خطوة يتعين علينا أن نخطوها إذا كنا نأمل في تقليص عجز ميزانيتنا خلال السنوات المقبلة.

والآن، من المؤكد أنه ستكون هناك آراء وأفكار كثيرة ومتباينة حول كيفية تحقيق الإصلاح، ولهذا السبب فإني سأجمع أصحاب الأعمال والأطباء وشركات تقديم الرعاية الصحية، من الديمقراطيين والجمهوريين، لبدء العمل بشأن هذه القضية في الأسبوع القادم.

ولا يوجد لدى أي تصور وهمي بأن هذه العملية ستكون يسيرة. وأكرر مرة ثانية أنها ستكون عسيرة. لكنني أعلم أنه بعد مضي قرن تقريباً على دعوة (الرئيس الأسبق) تيدي روزفلت إلى الإصلاح فإن نفقات نظام الرعاية الصحية لدينا أتقل كاًهل اقتصادنا وضمائرنا لفترة طويلة. إذن لا ينبغي أن يكون هناك أي شك بأن إصلاح الرعاية الصحية لا يمكن أن يؤجل، وينبغي إلا يؤجل، وهو لن يؤجل لمدة عام آخر.

أما التحدي الثالث الذي يجب أن نواجهه فهو الحاجة الملحة لتوسيع نطاق الوعود بالحصول على التعليم في أميركا.

في نظام اقتصادي عالمي تمثل المعرفة والمعلومات فيه أكثر المهارات قيمة، فإن الحصول على التعليم الجيد لم يعد مجرد الطريق المؤدي إلى عالم الفرص المتاحة، بل إنه أصبح شرطاً ضرورياً مطلوباً قبل أي شيء آخر.

وفي الوقت الراهن، فإن ثلاثة أرباع المناصب أو الوظائف التي يتسع نطاق توفرها بمعدل أسرع من غيرها، تتطلب حصول من يشغلها على خبرة تعليمية تتجاوز المرحلة الثانوية. ورغم ذلك فإننا نجد أن نسبة الحاصلين على هذا القدر من التعليم بين مواطنينا تتجاوز بالكاد 50%. كما أن نسبة المتربيين من التعليم لدينا تعتبر من أعلى مستويات التسرب في الدول الصناعية. وفي الوقت نفسه، فإن نصف الطلاب الذين يبدأون الدراسة الجامعية لا يستكملونها على الإطلاق.

وأجتمع كل العوامل السابقة إنما يمثل العناصر المؤدية إلى حدوث إنكماش اقتصادي، لأننا نعرف أن الدول التي ستتفوق علينا في مجال التعليم اليوم سوف تتفوق علينا في مجال المنافسة غدا. ولهذا السبب سيكون هدف هذه الحكومة ضمان أن تتاح لكل طفل فرصة التعليم الشامل والمأهول للتنافس - من يوم مولده إلى يوم بداء حياته العملية. وهذا وعد يتعين علينا أن نتعهد به للأطفال أميركا.

لقد قمنا بالفعل باستثمار مبالغ في التعليم لم يسبق لها مثيل في تاريخنا من خلال خطة الإنعاش الاقتصادي. فقد وسّعنا بصورة كبيرة جداً نطاق التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وسنواصل تحسين نوعيتها لأننا ندرك أن التعليم القائم على أساس تكوين القدرات يحقق أهدافه في السنوات الأولى من عمر الطفل. وقد جعلنا الدراسة الجامعية في متناول عدد إضافي من الطلاب يزيد على 7 ملايين طالب - نعم 7 ملايين طالب. كما وفرنا الموارد الضرورية للحيلولة دون إجراء استقطاعات مؤلمة أو تسريح المدرسين وهو ما يمكن أن يحدث نكسة في معدل تقدم أطفالنا.

لكننا نعلم أيضاً أن مدارسنا لا تحتاج إلى موارد وأموال إضافية فحسب. وإنما هي تحتاج للإصلاح بدرجة أكبر. ولهذا السبب فإن هذه الميزانية توفر الفرصة لتعيين مدرسين جدد ومنح حوافز جديدة تعتمد على مستوى أداء المدرسين وتمهيد الطريق لحصولهم على ترقيات ومكافآت مقابل نجاحاتهم. وسنستمر أموالاً في البرامج المبتكرة التي ساعد نجاحها في تمكين المدارس بالفعل على تلبية تحقيق مستويات تتفق مع المعايير العالمية والتقرير بين مستويات التحصيل المتباعدة للتلاميذ. كما سنقوم بتوسيع نطاق التزاماتنا تجاه المدارس شبه الحكومية التي تحصل على دعم من الأموال العامة.

إن مسؤوليتنا كمشرعين وكمعلمين أن نجعل هذا النظام فعالاً. لكنها مسؤولية كل مواطن أن يشارك فيها. لهذا فإنني أطلب من كل أمريكي هذا المساء أن يتبعه بالانتظام في الدراسة لمدة سنة أو أكثر في مرحلة التعليم العالي أو الحصول على تدريب مهني. ويمكن أن يكون ذلك عن طريق كليات المجتمع أو الكليات الجامعية التي تستغرق الدراسة فيها أربعة أعوام، أو التدريب على مهنة أو حرف معينة. لكن أيًا كان ذلك التعليم أو التدريب فمن الضروري بمكان أن يحصل كل أمريكي على مؤهل علمي يتجاوز مجرد استكمال مرحلة الدراسة الثانوية. كما أن الترسب من مرحلة الدراسة الثانوية لن يكون بعد الآن اختياراً مسموماً به. فإن ذلك لا يمثل مجرد تخلي المرء عن ذاته، وإنما يمثل تخليه عن بلده – وهذه البلاد تحتاج وتقدر مواهب كل أمريكي. ولهذا السبب سندعم – بل سنوفر الدعم الضروري لجميع الأميركيين من الشباب كي يستكملوا دراستهم الجامعية وأن يتحقق الهدف الجديد وهو: أنه بحلول عام 2020 ستكون لدى أمريكي أعلى نسبة من خريجي الجامعات في العالم. وهذا هدف بمقورنا أن نحققه. إنه هدف يمكننا أن نحققه.

وطبعاً، أعرف أن تكلفة المصروفات الدراسية ارتفعت إلى مستوى غير مسبوق، ولهذا السبب، فإنه إذا كنت على استعداد للتطوع في أحياكم السكنية أو راغبين في رد الجميل لمجتمعاتكم أو خدمة بلدكم فإننا سنسعى للتيقن من أن تكون تكلفة التعليم العالي في متناول أيديكم. ومن أجل تشجيع الشعور المتجدد بالرغبة في الخدمة الوطنية في هذا الجيل والأجيال القادمة، فإنني سأطلب من الكونغرس أن يحيل لي التشريع المدعوم من الحزبين والذي يحمل اسم السناتور أورين هاتش، وأسم أمريكي آخر لم يكفَ أبداً عن التساؤل عما يمكنه أن يقدمه لبلده – السناتور إدوارد كينيدي.

هذه السياسات التعليمية ستفتح أبواب الفرص أمام أبنائنا. لكن الأمر يتوقف علينا في ضمان أنهم سيدخلون من تلك الأبواب. وفي نهاية المطاف لا يوجد برنامج أو سياسة معينة يمكن أن تكون بديلاً للأبوين – بديلاً لأم أو لأب يوازن على حضور اجتماعات مجالس الآباء والمعلمين في المدارس، أو يساعد في أداء الواجبات المدرسية، أو يغلق جهاز التلفزيون، أو يبعد جهازألعاب الفيديو عن طفله، أو يقرأ كتاباً له. وأنا أتحدث إليكم ليس باعتباري رئيساً، وإنما أتحدث معكم باعتباري أباً، حينما أقول إن المسؤولية عن تعليم أطفالنا يجب أن تبدأ في البيت. وهذه قضية لا

يمكن أن توصف بأنها قضية ديمقراطية (نسبة إلى الحزب الديمقراطي) أو قضية جمهورية (نسبة إلى الحزب الجمهوري) وإنما هي قضية أميركية.

وهناك بالطبع مسؤولية أخرى تجاه أبنائنا. وهي مسؤولية ضمان أن لا نخلف لهم دينا لا يقدرون على سداده. هذا أمر هام جدا. أنا قطعاً موافقاً. أترون، ها نحن نستطيع تحقيق بعض الإجماع هنا. يجب علينا مع العجز (المالي) الذي ورثناه، وتكلفة هذه الأزمة التي نواجهها والتحديات طويلة الأمد، أن نلتقي، فلم يكن عمل كل ما يلزم لضمان انتعاش اقتصادنا وتخفيض هذا العجز أهم منه في أي وقت من الأوقات. وهذا أمر حيوى.

والآن، أنا فخور بأننا قررنا خطة إنعاش خالية من المخصصات المالية الموجهة لمشاريع معينة (يطلبها أعضاء الكونغرس لمؤيديهم عادة). وأريد إقرار ميزانية في العام القادم تكفل أن يعبر كل دولار نفقه عن أهم أولوياتنا القومية فقط.

وعقدت أمس قمة مالية تعهدت فيها بتخفيض عجز الموازنة العامة إلى النصف بحلول نهاية الفترة الأولى من رئاستي. وقد بدأت حكومتي أيضاً في مراجعة الميزانية سطراً سطراً من أجل إلغاء البرامج المسرفة وغير الفعالة. وهذا، كما يمكنكم أن تتصوروا، بهذه عملية تحتاج إلى وقت. لكننا استطعنا أن نكتشف بالفعل أننا سنوفر 2 تريليون (ألفي بليون) دولار خلال العقد القادم.

فسننهي في هذه الميزانية البرامج التعليمية غير الناجحة، وسننهي الدفعات المباشرة للمؤسسات الزراعية الكبرى التي لا تحتاج إليها. وسنتخلص من العقود التي تتم بدون مناقصة والتي هدرت بلايين الدولارات في العراق، وسنصلح ميزانيتنا الدفاعية بحيث لا ندفع ثمن أسلحة تعود إلى نظم أسلحة الحرب الباردة التي لا نستعملها. سنشتغل التبذير والغش وسوء استغلال برامجنا للرعاية الطبية التي لا تُكسب كبارنا سناً صحة أفضل. وسنستعيد الشعور بالإنصاف والتوازن في نظامنا الضريبي بأن ننهي أخيراً الإعفاءات الضريبية للمؤسسات التجارية التي تصدر أعمالنا ووظائفنا إلى الخارج.

لكي ننقذ أبناءنا من تحميهم دينا في المستقبل، سنعمل أيضا على إنهاء التخفيضات الضريبية للأثرياء الذين يشكلون 2 بالمئة من الأميركيين. والآن، دعوني أوضح كل الوضوح، لأنني أعلم أنكم ستسمعون الادعاءات نفسها بأن إعادة الضرائب إلى سابق عهدها يعني زيادة كبيرة في الضرائب على الشعب الأميركي. فإذا كانت أسرتك تكسب أقل من 250,000 دولار في السنة، أي ربع مليون دولار، فإنك لن تشهد زيادة ولو دايم واحد (10 سنوات) في ضريبتك. الواقع هو أن خطة الإنعاش توفر تخفيضات ضريبية -نعم تخفيضات ضريبية - لـ 95 بالمئة من الأسر العاملة. وبالمناسبة، الشيكات على الطريق.

والآن، ولكي نحافظ على عافيتنا المالية في الأمد المدى البعيد، يجب علينا أن نعالج التكاليف المتزايدة للرعاية الطبية والضمان الاجتماعي. والإصلاح الشامل للرعاية الصحية هو أفضل وسيلة لتعزيز الرعاية الطبية في قادم السنين. كما يجب علينا أن نبدأ النقاش حول كيفية فعل الشيء ذاته بالنسبة للضمان الاجتماعي، وذلك في نفس الوقت الذي نعمل فيه على إيجاد حسابات توفير عامة معفاة من الضرائب لكل الأميركيين.

وأخيرا، وبما أننا نعاني أيضا من عجز في الثقة، أنا ملتزم باستعادة الشعور بالأمانة والمحاسبة على المسؤولية في ميزانيتنا. ولهذا السبب تأخذ الميزانية في اعتبارها 10 سنوات إلى الأمام وتحاسب على ما تم إنفاقه بموجب النظم السابقة - وهذا يشمل لأول مرة، التكلفة الكاملة للحرب في العراق وأفغانستان. فنحن أمة نخوض الحرب منذ سبع سنوات. ولن نخفي ثمنها بعد اليوم.

أعکف الآن مع فريقنا الرائع للأمن الوطني على إعادة النظر بدقة وعناية في سياساتنا في الحربين، وسأعلن قريبا عن مسيرتنا إلى الأمام في العراق حيث ترك العراق شعبه ونهي هذه الحرب بشكل مسؤول.

وسنعمل مع أصدقائنا وحلفائنا على وضع استراتيجية جديدة شاملة لأفغانستان وباكستان لهزم القاعدة ومكافحة التطرف، لأنني لن أسمح للإرهابيين بأن يتآمروا ضد الشعب الأميركي من ملاذاتهم الآمنة على بعد مسافة نصف العالم من هنا. لن نسمح بذلك.

إننا إذ نجتمع هنا الليلة، يقف رجالنا ونساؤنا في الجنديّة يقضين في الخارج بينما يستعد المزيد منهم للانتشار. ولكل واحد منهم ولأسرهم التي تحمل عبء غيابهم بصمت، يبعث لهم الأميركيون متدينين برسالة واحدة وهي: إننا نكرّم خدمتكم، وتلهمنا تصحيتكم، لكم تأييدها الذي لا يلين.

ولكي نخفف الضغط عن قواتنا فقد زادت ميزانيتي عدد الجنود ومشاة البحرية. ولكي نحافظ على الثقة المقدسة التي يوليهَا لنا أولئك الذين هم في سلك الخدمة العسكرية، سنزيد مرتباتهم، وسنمنح محاربينا القدماء رعاية صحية موسعة ومنافع استحقوها عن جدارة.

ولكي نتغلب على التطرف، يجب أن تكون حريصين أيضاً على التمسك بالقيم التي تدافع عنها قواتنا – لأنَّه ما من قوة هناك في العالم أقوى من المثال النموذجي الأميركي. وللهذا السبب أمرت بإغلاق مركز الاعتقال في خليج غوانتنامو، وسننسعى في سبيل الإسراع في تحقيق العدالة للإرهابيين المعتقلين. فالالتزام بقيمنا لا يعني أننا ضعفنا، فهو يجعلنا أكثر أمناً ويجعلنا أقوى. ولذا أستطيع أن أقف هنا الليلة وأعلن بغير استثناء أو غموض: أن الولايات المتحدة لا تعذب. نستطيع أن نعلن هذا الالتزام هنا الليلة.

إننا نبيّن للعالم بالأقوال والأفعال أن عهداً من المشاركة قد بدأ. فنحن نعلم أن أميركا لا تستطيع أن تواجه وحدها أخطار هذا القرن، ولكن العالم لا يستطيع أن يواجهها بدون أميركا. ونحن لن نتجنّب الجلوس إلى مائدة المفاوضات، ولن نتجاهل الأعداء والقوى التي يمكن أن تلحق بنا الأذى. فنحن مدعوون بدلاً من ذلك إلى المضي قدماً بشعور من الثقة والصراحة اللتين يتطلبهما وقت الجد.

وسعيًا في سبيل تحقيق السلام الدائم بين إسرائيل وجيرانها، عيّنا مبعوثاً كي يؤازر جهودنا. وللتتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين – من إرهاب إلى انتشار نووي، ومن انتشار الأوبئة إلى الخطر (التكنولوجي) المهدد للمعلومات فإلى الفقر الساحق – سنعمل على تعزيز التحالفات القديمة وعقد أخرى جديدة، وعلى استخدام كل عناصر قوتنا القومية.

وللرد على أزمة اقتصادية عالمية المدى نعكف على العمل مع دول مجموعة العشرين لاستعادة الثقة بنظامنا المالي، وتقادي إمكانية تصاعد الاتجاه الحمائي، وعلى حفز الطلب على السلع الأمريكية في الأسواق العالمية. فالعالم يعتمد علينا في أن يكون لنا اقتصاد متين، مثل ما يعتمد اقتصادنا على مтанة اقتصاد العالم.

إننا إذ نقف على مفترق الطرق التاريخي هذا، فالأنظار كلها، في كل الدول، تتجه إلينا مرة أخرى، مراقبة لترى ما سنفعله في هذه اللحظة وتنتظر منا أن نقود.

نحن المجتمعون هنا الليلة، قد دعينا كي نحكم في ظروف غير اعتيادية. إنه عباء هائل، لكنه امتياز كبير أيضا - امتياز لم تؤمن عليه سوى قلة من الأجيال الأمريكية. وفي أيدينا نملك القدرة على تشكيل عالمنا عالم خير أو شر.

أعلم أن من السهل أن نضل هذه الحقيقة - أن نصبح مرتابين أو متشككين، منشغلين تستحوذ علينا الصغار والتقاهات. لكنني تعلمت في حياتي أن الأمل يوجد في أماكن بعيدة الاحتمال، وأن الإلهام لا يأتي من أقوى الناس وأشهرهم، وإنما يأتي من أحلام وأمنيات الأميركيين الذين هم من كل مشرب ولكنهم ليسوا عاديين.

أنا أفكر في ليونارد أبيس، أحد رؤساء البنوك في مدينة ميامي الذي يقال إنه ترك شركته وقبض مكافأة بلغت 60 مليون دولار وزّعها على 399 شخصاً من الذين عملوا له وعلى 72 آخرين عملوا له في السابق. لم يصرّح لأحد بذلك. ولكن عندما علمت صحيفة محلية بالأمر قال "قد عرفت بعض أولئك الناس وأنا في السابعة من عمري، ولم أشعر أن من الصواب أن أستأثر بالمال لنفسي فقط."

أفكّر أيضاً بغرينزبيرغ - غرينزبيرغ بكانساس، البلدة التي دمرها الإعصار كلياً، لكن أهلها عاكفون على إعادة بنائها، كنموذج عالمي على كيفية تزويد مجتمع بكماله بالطاقة النظيفة - كيف يمكن لها أن تجلب العمالة والمؤسسات التجارية إلى حيث كانت أكواخ الطوب والحطام مكدسة

ياماً ما. قال أحد الرجال الذين ساعدوا في البناء "كانت المأساة رهيبة. لكن الناس هنا يعلمون أنها وفرت لهم فرصة رائعة."

أفكر بتاي شيموا ببيثيا، الفتاة الصغيرة من مدرسة زرتها في ديلون بساوث كارولينا - حيث كان السقف يدلل، والدهان يتقدّر عن الجدران، وحيث يتوقف التعليم ست مرات في اليوم عندما تمر القطارات بضجيجها المجاور لصفها. قالوا لها إن الأمل مفقود في المدرسة. لكنها ذهبت إلى المكتبة العامة في يوم من الأيام وكتبت رسالة إلى الجالسين هنا في هذه القاعة. حتى إنها طلبت من مدير المدرسة ثمن طابع البريد لإرسال رسالتها. تطلب الرسالة المساعدة وتقول "نحن مجرد طلاب نحاول أن نصبح محامين وأطباء وأعضاء في الكونгрس مثلكم، ورئيسا في يوم من الأيام، وهكذا لا نستطيع تغيير ولاية ساوث كارولينا وحسب، بل والعالم أيضا. إننا لسنا انهزميين". هذا ما قالته، نحن لسنا انهزميين.

هذه الكلمات وهذه القصص تكشف لنا عن شيء من الروح التي يتحلى بها أولئك الناس الذي جاؤوا بنا هنا. فهم يقولون لنا إن هناك حتى في أشد المحن وفي أصعب الظروف، سماحة ومرونة واستقامة وعزما في التصميم على المثابرة، وإرادة على تحمل مسؤولية مستقبلنا وأجيالنا القادمة.

إن تصميمهم يجب أن يكون مصدر إلهامنا. واهتماماتهم يجب أن تكون قضيتنا. وينبغي أن نثبت لهم ولكل شعبنا أننا أهل للعزيمة وأداء العمل الذي ينتظروننا.

أنا أدرك أننا لم نتفق على كل قضية حتى الآن. فمن المؤكد أنه ستأتي أوقات في المستقبل حيث تفترق سبلنا. لكنني أدرك أيضاً أن كل أميركي جالس هنا الليلة يحب أميركا ويريد لها أن تنجح. أنا أعلم هذا. لذا يجب أن يكون هذا (الحب) نقطة البداية في كل حوار يكون لنا في الشهور القادمة، ونقطة العودة بعد انتهاء تلك المناقشات. ذلك هو الأساس الذي يتوقع منا الشعب الأميركي أن نبني أرضنا المشتركة عليه.

إذا تم لنا ذلك – إذا اتفقنا وانتشلنا هذا البلد من براثن هذه الأزمة، وإذا أعدنا شعبنا إلى العمل وأعدنا تشغيل محرك ازدهارنا، وإذا تصدينا دون خوف أو وجل لتحديات زماننا واستحضرنا تلك الروح الأمريكية التي لا تنهزم، فعندئذ، وفي يوم من الأيام بعد سنتين من الآن، يستطيع أبناءنا أن يقولوا لأبنائهم إن هذا كان الزمن الذي عملنا، على حد قول الكلمات المنقوشة في هذه القاعة بالذات، " شيئاً يستحق الذكر".

شكرا لكم ولisburyكم الله، ولisbury الله الولايات المتحدة الأمريكية. شكرنا لكم.

الأزمة الاقتصادية؛ خطة الإنعاش؛ الإقراض؛ المصارف؛ الاقتصاد؛ الكساد؛ فرص العمل؛  
الميزانية؛ الكونغرس؛ السوق العالمية؛ الطاقة النظيفة.

ألقى الرئيس باراك أوباما في جلسة مشتركة لمجلس الشيوخ والنواب مساء الثلاثاء 24 شباط/فبراير خطاباً جاماً عرض فيه خطة للإنعاش الاقتصادي وإخراج البلد من أزمة الركود وجفاف الإقراض بحلول نهاية فترة رئاسته الأولى. ووعد أوباما بتخفيف الضرائب للطبقة المتوسطة وإلغاء الإعفاءات الضريبية للأغنياء والشركات الكبرى التي تصدر الأعمال إلى الخارج.